Qatar A/C6/71/SR

بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيــه

السيد سعود مقبل القحطاني

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧١) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حــول

قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

٢٤ اكتوبر ٢٠١٦

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

يود وفد دولة قطر أن يُعرب عن ارتياحه لمواصلة اللجنة السادسة بحث موضوع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، الذي توليه الجمعية العامة اهتماما خاصاً لعلاقته المباشرة بديمومة الحياة والتنمية والسلم والأمن الدوليين. ونود أن ننضم إلى بيان المجموعة العربية.

السيدات والسادة الموقرون،

أظهرت الدراسات العلمية التي أجرتها المنظمات الدولية المعنية، ولاسيما منظمة اليونسكو، أن طبقات المياه الجوفية تمثّل نحو ٩٦٪ من المياه العذبة المتوافرة في الكرة الأرضية، أي أن حجمها يساوي ١٠٠ ضعف حجم المياه العذبة السطحية.

وبالنظر لما تمثله طبقات المياه الجوفية في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة أحد المصادر الأساسية كمورد للحياة، وآثارها الكبيرة على الحياة البشرية، لارتباطها بالأمن الإنساني والغذائي للدول والمجتمعات، فإن حماية المياه الجوفية وتقنين الانتفاع بها هي مسألة بالغة الأهمية للدول الأعضاء. لذا فأن الخيار الأمثل للتعاطي مع هذا الموضوع هو اعتبار تلك المياه أداة للتواصل والتعاون بين الدول، ووسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

الحضور الكرام،

إن الآثار الإنسانية الخطيرة الناجمة عن تزايد استخدام موارد المياه الجوفية على مستوى العالم، بما في ذلك المنطقة العربية التي تُعد من أكثر مناطق العالم معاناة من ندرة المياه، فإن دولة قطر ترى أن هناك حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لوجود تعاون أقوى بشأن المياه الجوفية العابرة للحدود، وأهمية وجود آليات دولية معتمدة لتشجيع التعاون بين الدول لتقاسم طبقات المياه الجوفية، واستخدامها بطريقة منصفة ومعقولة، وتجنب التسبب في وقوع أي ضرر للدول الأخرى المنتفعة بتلك المياه.

السيدات والسادة الموقرون،

تدعم دولة قطر الآليات المؤسسية التي يمكن إعمالها، بمساندةٍ من الدول الأعضاء والمؤسسات الرديفة للأمم المتحدة مثل اليونسكو، من أجل تشجيع التعاون بين البلدان التي تتقاسم طبقات المياه الجوفية والعابرة للحدود، وعليه فإنها تُشجع البرنامج الهيدرولوجي

الدولي التابع لليونسكو لمواصلة مساهمتها من خلال تقديم المزيد من المساعدات العلمية والتقنية إلى الدول المعنية. كما تدعم بلادي المبادرة الدولية المعنية بإدارة موارد طبقات المياه الجوفية المشتركة بين الدول، والهادفة إلى إجراء حصر عالمي لهذه الأحواض وصياغة توصيات من أجل إدارةٍ مستدامةٍ لهذه الموارد. وفي هذا الخصوص فإننا نُشجع إطلاق أنشطة داخل المناطق المشتركة للمياه الجوفية، لمواجهة الموارد المحدودة من حيث اليد العاملة والتمويل، والإطار المؤسسي، وفي مساعدة البلدان على تنفيذ التوصيات التي تضمنها قرار الأمم المتحدة في هذا الشأن.

إن وفد دولة قطر، وإذ يُثني على جهود لجنة القانون الدولي، نحو اعتماد صك قانوني دولي، ويُرحب بمواصلة الدول الأعضاء مشاوراتها لتطوير الممارسات الثنائية والإقليمية، التي يمكن ان تكون اسهاماً مهماً في الصك الدولي المطلوب، فإن بلادي تتطلع أن يتضمن أي صك دولي أحكاماً تتعلق بالانتفاع المنصف والمعقول، والالتزام بالتعاون الدولي وحماية شبكات المياه الجوفية وصونها وحسن ادارتها وتجنب أي ضرر ناجم عن الانتفاع بها.

كما نعيد التأكيد على دعمنا لقرارات الجمعية العامة بشأن أهمية وضع ترتيبات ثنائية وإقليمية مناسبة لإدارة طبقاتها من المياه الجوفية العابرة للحدود بصورة سليمة، وضرورة توفير المزيد من المساعدة العلمية والتقنية للدول المعنية.

وعليه، فإن الإدارة الجماعية للمياه الجوفية المشتَرَكة ستكون له فوائد كبيرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، وسيساهم في تعزيز مبدأ التعاون الدولي، وسيجني ثماره الذين يعتمدون في معيشتهم على المياه الجوفية والمصادر الأخرى، علاوة على آثاره الإيجابية للحدّ من النزاعات بين الدول.

ختاماً، فإن دولة قطر وإذ تُجدد دعمها للتعاون الدولي في هذا الاطار، فإنها تأمل عدم قيام الدول بأية أنشطة في طبقات المياه الجوفية، لحين التوصل الى اتفاق يُرضي الدول الأطراف ذات العلاقة، وبما يجعل هذا الموضوع الحيوي وسيلة للتعاون والسلام بين الدول، وأداةً لتحقيق التنمية وحماية البيئة واستدامتها.

وشكرا لكم